



نساء الدقهلية والتكيف المناخي...

فرص القيادة وبناء السلام

2026

نساء الدقهالية والتكيف المناخي...

فرص القيادة وبناء السلام

فريدة عمر, باحثة - خيرة تنمية وتمكين المرأة
2026

الناشر: منظمة البرلمان ٢٠٢٦

البيشتراسه ٢٨/٢٩، ٤٥٠ ١٢ برلين، ألمانيا

المؤلفة الرئيسية: فريدة عمر

المحررة: أشرف الشيباني / پريز دزهى

التصميم: ستوديو ماجما مهدي الجليتي

الرسوم التوضيحية وتصميم الغلاف: ستوديو ماجما مهدي الجليتي

إن الآراء الواردة في هذه الورقة البحثية لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو آراء منظمة البرلمان أو الجهة المانحة.

تم إعداد الورقة البحثية في إطار تنفيذ مشروع منظمة البرلمان «النساء يتولين القيادة».

يتم تنفيذ برنامج «النساء يتولين القيادة» من قبل منظمة البرلمان كجزء من برنامج SPACE، بتمويل من الحكومة الألمانية وبدعم من

Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH.

عن البرلمان:

البرلمان هي منظمة تعنى ببناء السلام ودعم الديمقراطية، مع تركيز خاص على تمكين النساء والشباب. يركز عمل المنظمة على ثلاثة مجالات رئيسية: المشاركة السياسية الشاملة، والمرأة والسلام والأمن، والترابط بين قضايا النوع الاجتماعي والمناخ والأمن. ومن خلال مشاريعها، تدعم المنظمة المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ مبادرات تعزز التعايش السلمي، وترسخ القيم والممارسات الديمقراطية، وتطور حلولاً متكاملة لمعالجة آثار التغير المناخي.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمنظمة البرلمان:

www.elbarlament.org

© elbarlament e.V.

فهرس المحتويات

04	الملخص التحليلي
06	المقدمة
09	الملاحق والأدوات البحثية
11	تحليل واقع التغير المناخي والتكيف المجتمعي وبناء السلام في قرى الدقهلية
15	مسارات لتعزيز دور النساء في التكيف وبناء السلام
18	توصيات تمكين النساء لتعزيز التكيف المجتمعي وبناء السلم المجتمعي
21	خاتمة
22	قائمة المراجع



01



الملخص التحليلي

الملخص التحليلي

تعاني القرى الريفية في محافظة الدقهالية من تأثيرات متزايدة للتغير المناخي، أبرزها ارتفاع درجات الحرارة و نقص مياه الري، وزيادة ملوحة التربة، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية، وارتفاع مستويات التوتر المجتمعي بسبب ندرة الموارد. في هذا السياق، تمثل النساء الريفيات عنصرًا محوريًا في التكيف مع هذه التحولات.

على الرغم من تعدد الدراسات حول التغير المناخي في مصر، لا تزال الأدبيات التي تركز على أدوار النساء في التكيف المناخي وبناء السلام على مستوى المجتمعات الريفية محدودة. تهدف هذه الدراسة إلى الإسهام في معالجة هذه الفجوة من خلال تحليل استجابة المجتمعات المحلية لتحديات المناخ والسلام، وتسلط الضوء على مساهمة النساء كفاعلات رئيسيات في التكيف وبناء السلام المجتمعي. كما تؤكد الدراسة على أهمية فهم التغير المناخي كقضية مجتمعية وجندرية لا تقتصر على البعد البيئي أو الفني فقط، وتدعو إلى تبني مقاربة شاملة تعزز دور النساء ليس كمستفيدات فحسب، بل كقائدات للتغيير الحقيقي والمستدام تسهم النساء في بناء السلام المجتمعي من خلال دورهن في الوساطة داخل الأسرة والقرية، والحد من النزاعات حول الموارد، خصوصًا في فترات الجفاف أو تراجع الإنتاج الزراعي. لكن غيابهن عن لجان التخطيط المحلية، أو ضعف تمثيلهن في الجمعيات الزراعية يحصر تأثيرهن في الأطر غير الرسمية.

يظل دور النساء محوريًا رغم تهميشه في السياسات العامة فالنساء الريفيات يقمن بإدارة الموارد المنزلية بشكل يومي، مثل المياه والغذاء، ويتحملن أعباء التكيف في أوقات الأزمات البيئية وتشير البيانات الميدانية للورقة إلى نماذج محلية ناجحة منها قيام نساء بزراعة أسطح منازلهن باستخدام طرق ري موفرة للمياه، أو إطلاق مبادرات لتنظيف الأحياء وتشجيرها، أو إدارة أنشطة تدوير للنفايات المنزلية.



02



المقدمة

المقدمة

تواجه مصر، كغيرها من دول المنطقة العربية، تحديات بيئية متصاعدة نتيجة التغيرات المناخية، التي لم تعد مجرد ظاهرة مستقبلية بل واقع يومي يؤثر على مصادر العيش والموارد الطبيعية.

وتشير التقارير الوطنية والدولية إلى أن مصر أصبحت عرضة لارتفاع درجات الحرارة، نقص الموارد المائية في ظل تصاعد أزمات المياه على المستوى الإقليمي والعالمي، أصبحت ندرة المياه أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية، خصوصًا تلك الواقعة في المناطق الجافة وشبه الجافة. وتُعد مصر من أكثر الدول التي تعاني من الفقر المائي، حيث انخفض نصيب الفرد فيها من المياه العذبة إلى أقل من 570 مترًا مكعبًا سنويًا، وفقًا لبيانات وزارة الموارد المائية والري (2023)¹، وهي أقل بكثير من حد الفقر المائي المعتمد عالميًا والمحدد بـ 1000 متر مكعب للفرد سنويًا. يعود هذا الانخفاض إلى ثبات حصة مصر من مياه نهر النيل عند نحو 55.5 مليار متر مكعب سنويًا لعقود طويلة، في وقتٍ يشهد فيه الطلب على المياه ارتفاعًا متسارعًا نتيجة النمو السكاني والتوسع الزراعي والصناعي. ويتزامن ذلك مع تفاقم التحديات البيئية في دلتا النيل، بما في ذلك زيادة ملوحة التربة، وتراجع الإنتاج الزراعي، وتكرار موجات الطقس القاسي، مما يجعل المحافظات الزراعية مثل الدقهلية من أكثر المناطق تأثرًا بهذه التحولات.



1) وزارة الموارد المائية والري (2023). تقرير الوضع المائي في مصر. القاهرة: مصر.

تبرز أهمية هذه الأدوار لأن النساء يمتلكن معرفة تفصيلية بالتغيرات اليومية في الموارد المنزلية والزراعية، ويقمن بمهام الوساطة والتنظيم بشكل غير رسمي لكنه فعال. ومع ذلك، تظل مساهماتهن غير مرئية في السياسات الوطنية، رغم وجود أطر رسمية مثل الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050⁵ واستراتيجية تمكين المرأة المصرية 2030⁶، التي تؤكد على ضرورة إدماج النوع الاجتماعي في العمل المناخي، لكن تظل ممارستها على المستوى المحلي محدودة.

من هذا المنطلق، تقدم هذه الورقة دراسة تحليلية لدور النساء في التكيف المناخي وبناء السلام المجتمعي في قرى محافظة الدقهلية، مستندة إلى أدوات منهجية نوعية تشمل مقابلات ومجموعات نقاش مركزة. وتهدف إلى فهم كيفية إدارة المجتمعات الريفية لآثار التغير المناخي، وتوضيح مساهمة النساء كفاعلات محليات في صياغة استجابات أكثر عدالة ومرونة، بما ينسجم مع الهدف الثالث عشر من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل المناخي، ويعزز فرص تطوير سياسات محلية دامجة للنوع الاجتماعي.

وترتبط هذه الورقة كذلك بهدف التنمية المستدامة الثالث عشر "العمل المناخي"⁷، الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تغير المناخ وتعزيز القدرة على التكيف في المجتمعات الأكثر هشاشة. وفي السياق المصري، تكتسب هذه الصلة أهمية إضافية ترتبط بالنوع الاجتماعي، إذ تمثل النساء عنصرًا أساسيًا في إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على النظم البيئية الزراعية، في حين يؤثر غياب إدماجهن في الخطط المناخية المحلية على مدى تحقيق هذا الهدف الوطني والدولي.

في هذا السياق، تشير الأدبيات والخبرات المحلية أن تأثير التغير المناخي لا يقع بالتساوي على جميع الفئات، بل تتحمله النساء بشكل أكبر بسبب عوامل جندرية مرتبطة بأدوارهن الاجتماعية والاقتصادية². فالنساء في الريف المصري يتحملن مسؤوليات رئيسية في إدارة المياه المنزلية، الزراعة الأسرية، ورعاية الأطفال وكبار السن، وهي أدوار تجعل تعرضهن للمخاطر المناخية أعلى. فعندما تقل المياه، تقطع النساء مسافات أطول للحصول عليها. وعندما تتدهور التربة أو يضعف الإنتاج، تتحمل النساء عبء توفير الغذاء اليومي وإعادة تنظيم اقتصاد الأسرة. كما تؤدي أدوار الرعاية غير مدفوعة الأجر إلى تقلص فرص مشاركتهن في لجان القرية أو جمعيات مستخدمي المياه، وهو ما يسهم في إقصائهن من عمليات صنع القرار المتعلقة بإدارة الموارد.

ورغم أن الرجال والنساء يشاركون في العمل الزراعي، تشير دراسات وزارة الزراعة وبرنامج الأغذية العالمي³ إلى أن ما يقرب من 45% من القوة الزراعية النسائية تعمل في أنشطة تعتمد مباشرة على المياه والتربة، ما يجعل أي تغير بيئي ينعكس على عملهن اليومي بصورة فورية. إضافة إلى ذلك، فإن محدودية ملكية النساء للأراضي الزراعية (أقل من 15% وفق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2022)⁴ تحدّ من قدرتهن على التفاوض أو اتخاذ القرار بشأن أساليب الري أو تبني التقنيات الزراعية الحديثة، وهو ما يعمّق هشاشتهن الاقتصادية والاجتماعية.

وتظهر نتائج الدراسة الميدانية في قرى الدقهلية أن النساء لا يتأثرن فقط بهذه التحولات، بل يقمن بأدوار جوهرية في الحد من التوترات المجتمعية وبناء مسارات السلام المحلي خلال فترات شح الموارد. فقد أشارت المشاركات إلى مبادرات يومية مثل تنظيم توزيع المياه داخل الأسرة، التوسط بين الجيران في الخلافات حول مواعيد الري، قيادة حملات تشجير وشطف الترعة الصغيرة، ومتابعة نظافة مصادر المياه المنزلية. هذه الممارسات ساعدت في تقليل النزاعات المرتبطة بندرة الموارد، وحافظت على التماسك الاجتماعي في لحظات ضغط بيئي.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2022). المرأة والرجل في مصر: رؤية إحصائية. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

(3) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (1202). المرأة والزراعة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: تقرير إقليمي. روما: الفاو.

(4) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2022). المرأة والرجل في مصر: رؤية إحصائية. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

(5) رئاسة مجلس الوزراء ووزارة البيئة. (2022). الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 0502. القاهرة: الحكومة المصرية.

(6) المجلس القومي للمرأة. (1202). استراتيجية تمكين المرأة المصرية 0302. القاهرة: المجلس القومي للمرأة.

(7) الأمم المتحدة. (5102). أهداف التنمية المستدامة - الهدف 31: العمل المناخي.

03



الملاحق والأدوات البحثية

الملاحق والأدوات البحثية

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية نوعية ميدانية تستند إلى دراسة حالة في ثلاث قرى ريفية بمحافظة الدقهلية هي طوخ الأقلام، الزريقى، وطنبول القديمة. تم اختيار هذه القرى نظرًا لتعرضها المباشر لآثار التغير المناخي، خصوصًا نقص مياه الري وزيادة ملوحة التربة، إلى جانب كونها تمثل أنماطًا اجتماعية وزراعية متنوعة داخل المحافظة.

توزعت أدوات جمع البيانات على ثلاث مستويات تم إجراء مقابلات نصف موجهة مع 13 مشاركًا ومشاركة من سكان القرى الثلاثة شملت العينة رجالاً ونساءً من خلفيات مختلفة (مزارعين، ربات بيوت، شباب، وأعضاء في جمعيات محلية) تم اختيار المشاركين بطريقة مقصودة لضمان تمثيل الفئات الأكثر ارتباطًا بالزراعة والموارد الطبيعية. جاء اختيار هذه الأداة بناءً على الحاجة إلى تجاوز البيانات الكمية العامة والتركيز على الأصوات والتجارب التي لا تظهر في الإحصاءات الرسمية، تضمنت مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي تتيح للمشاركين التعبير بحرية عن وجهات نظرهم وتجاربهم الخاصة. قدموا ردودًا نوعية ثرية عكست التفاوت في درجات الوعي والمعرفة بالمناخ، وفي الوقت نفسه أبرزت الأثر المباشر للتغيرات البيئية على الحياة اليومية في القرى. أشار العديد من المشاركين إلى مشكلات نقص المياه وملوحة التربة وارتفاع درجات الحرارة، بينما أشار آخرون إلى تغيرات في أنماط الزراعة وانتشار النزاعات المحلية المرتبطة بشح الموارد.

عُقدت مجموعات نقاشية مركزة مع نساء من القرى الثلاث بهدف استكشاف أدوار النساء، وكيفية مساهمتهن في التكيف مع التغيرات البيئية. وفرت الجلسات فرصة لفهم أعمق للبعد الجندي في التكيف المجتمعي وبناء السلام. كما تم توثيق تجربة إحدى الجمعيات القروية في قرية طوخ الأقلام، التي بادرت إلى تنفيذ أنشطة صغيرة للتنوعية البيئية، مثل حملات ترشيد المياه وتشجيع النساء على الزراعة المنزلية. تعكس هذه الحالة نموذجًا عمليًا يُبرز الإمكانيات الكامنة لقيادة النساء للمبادرات المحلية رغم محدودية الموارد. إلى جانب ذلك، تم الاعتماد على مراجعة مكتبية للمصادر الثانوية، بما في ذلك الاستراتيجيات الوطنية المصرية (استراتيجية تغير المناخ 2050، واستراتيجية تمكين المرأة 2030)، تقارير مؤسسات حكومية مثل وزارة الموارد المائية والري وجهاز شؤون البيئة، دراسات أكاديمية وتقارير أممية حول التغير المناخي والمساواة بين الجنسين في مصر. تُبرز هذه المنهجية التكامل بين البيانات الميدانية (الأصوات المحلية) والبيانات المرجعية (السياسات الوطنية والدراسات)، مما يتيح تقديم تحليل واقعي ومرتبط بالسياق المحلي. بشكل أساسي على أداة المقابلات الفردية كوسيلة نوعية لجمع بيانات مباشرة من السكان المحليين في القرى الريفية بمحافظة الدقهلية بهدف الوصول إلى فهم أعمق لتجاربه مع التغير المناخي وتحديد الأدوار التي تلعبها النساء في هذا السياق فضلًا عن التعرف على الاحتياجات والتحديات التي تواجه المجتمعات في التكيف مع الظواهر البيئية المتصاعدة.

04



تحليل واقع التغير المناخي والتكيف المجتمعي وبناء السلام في قرى الدقهلية

تحليل واقع التغير المناخي والتكيف المجتمعي وبناء السلام في قرى الدقهلية

تقع محافظة الدقهلية في قلب دلتا النيل شمال مصر، وتُعد واحدة من أكثر المحافظات الريفية كثافة سكانية وأهمية زراعية. تمتاز بموقع استراتيجي، حيث تحدها من الشمال محافظتا كفر الشيخ ودمنياط، ومن الجنوب محافظة القاهرة، ومن الشرق محافظة الشرقية، ومن الغرب محافظة الغربية.

عاصمتها مدينة المنصورة، وهي واحدة من أقدم المدن الحضرية في مصر. تبلغ مساحتها الكلية نحو 3459 كيلومترًا مربعًا⁸ وهي مساحة محدودة نسبيًا مقارنة بكثافتها السكانية، حيث يقطنها ما يزيد عن 7.2 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2024 وتعتمد المحافظة بشكل أساسي على النشاط الزراعي، حيث تنتج كميات كبيرة من الأرز، القمح، القطن، والخضروات، إلى جانب انتشار الصناعات الغذائية والحرفية، ما يجعلها من أهم الأقاليم الإنتاجية في مصر.

ولغرض المقارنة الجغرافية فإن هذه المساحة تعادل تقريبًا 30% من مساحة دولة قطر البالغة 11,571 كيلومترًا مربعًا⁹ في حين يزيد عدد سكان الدقهلية عن ضعف عدد سكان قطر أي أكثر من ثلاث أضعاف مساحة محافظة الدقهلية التي تبلغ (3,459 كم²). بينما يبلغ عدد سكان قطر حوالي 3.05 مليون نسمة¹⁰، أي أقل من نصف عدد سكان الدقهلية هذه الكثافة السكانية المرتفعة تعكس ضغطًا متزايدًا على الموارد الطبيعية، وخاصة المياه، حيث يؤدي تركيز السكان على رقعة جغرافية محدودة إلى زيادة الطلب على الري ومياه الشرب، وإلى تدهور جودة الأراضي الزراعية بفعل الاستغلال المكثف. كما تجعل هذه الكثافة من عملية تنفيذ استراتيجيات التكيف المناخي أكثر تعقيدًا، نظرًا لارتفاع الاحتياجات وتنوعها، فضلًا عن صعوبة إشراك جميع الفئات، وخاصة النساء، في عمليات التخطيط وصنع القرار البيئي في ظل محدودية الموارد والفرص.

تعاني المحافظة من التحديات البيئية المتصاعدة، أبرزها نقص مياه الري، ملوحة التربة، وارتفاع درجات الحرارة، خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها على الزراعة كمصدر دخل رئيسي. وتنعكس هذه التغيرات بشكل مباشر على الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي داخل القرى، وهو ما يجعل من الدقهلية حالة نموذجية لدراسة التكيف المجتمعي مع التغير المناخي في الريف المصري.



(8) المجلس الوطني للتخطيط - مصر (قاعدة البيانات الإحصائية). (2024). مساحة محافظة الدقهلية

(9) المجلس الوطني للتخطيط - قطر. (بدون تاريخ). Qatar Atlas - مساحة الدولة

(10) موقع PopulationPyramid.net. قطر — بيانات السكان لعام 2024.

ساهم التغير المناخي في تزايد الضغوط على القطاع الزراعي والحيواني في المناطق الريفية، حيث أدى انتشار الآفات الزراعية إلى زيادة الاعتماد على المبيدات، مما شكل عبئاً مالياً إضافياً على المزارعين. كما أثرت درجات الحرارة المرتفعة على إنتاج البيض والحليب وارتفاع معدلات النفوق بين الدواجن وصغار الماشية، وارتفعت أسعار الأعلاف نتيجة تراجع المساحات المزروعة بالبرسيم والذرة، وزادت الحاجة إلى خدمات بيطرية وتطعيمات لمواجهة الأمراض المرتبطة بتغير المناخ، بينما أدى نقص المياه النظيفة للشرب والتنظيف إلى تعقيد هذه التحديات. أدت هذه الضغوط الاقتصادية إلى تراجع جدوى الزراعة وتربية الحيوانات المنزلية، ما دفع بعض الأسر إلى تقليص إنتاجها أو الاعتماد على الشراء من الأسواق الخارجية.

انعكست هذه التغيرات بشكل مباشر على النساء الريفيات اللاتي كنّ لسنوات يديرن الأنشطة الإنتاجية المنزلية والزراعية، ويضمنن استقرار الأسرة، ويقللن من هشاشة المجتمع المحلي. أسفر التراجع في مشاركتهن الإنتاجية إلى زيادة هشاشة أوضاعهن الاقتصادية وتقليص فرص التمكين، ما يضعف قدرة المجتمع على التكيف مع الأزمات ويحد من دوره في تعزيز السلام الاجتماعي المحلي.

على نطاق أوسع، أهمية الدور المجتمعي للنساء، حيث يمتد تأثيرهن من الأسرة إلى المجتمع ككل. إن مشاركتهن في صنع القرار، إدارة الموارد، وتنظيم المبادرات المحلية للتكيف مع التغيرات البيئية يساهم في الحد من النزاعات، تعزيز العدالة الاجتماعية، ودعم تماسك المجتمع. النساء يقمن بتطوير حلول محلية مبتكرة مثل نظم الزراعة المستدامة، برامج الأمن الغذائي، وإعادة التدوير، إلى جانب تعزيز التوعية والتعليم البيئي.

هذا التمكين يعزز صمود المجتمع ويجعل النساء شريكات فاعلات في بناء السلام المستدام، حيث ترتبط مشاركتهن في القرار بالقدرة على إدارة الموارد بشكل عادل، الحد من النزاعات، وتحقيق التنمية المستدامة

رغم أن النساء يقمن بإدارة المياه المنزلية، وتربية الدواجن، وأنشطة الغذاء المنزلي، فإن مساهمتهن تبقى غير معترف بها في سياسات التخطيط المحلي أو مشروعات التكيف وكشفت بيانات حكومية¹¹ أن النساء يشكلن 47% من العمالة الزراعية غير الرسمية، لكن 92% منهن لم يحصلن على تدريب متعلق بإدارة الموارد أو المناخ ولا يشاركن في الغالب في اتحادات المزارعين أو لجان إدارة الموارد. قليل من مشاريع المناخ والتخفيف في الدقهلية تشمل مكوناً نساءياً أو يقودها المجتمع المحلي، مما يبرز غياب الاستثمار في رأس المال الاجتماعي المحلي، خاصة النسائي، ضمن استراتيجيات المناخ وبناء السلام.

لإثراء التحليل بالمعرفة المباشرة من المجتمع المحلي، تم جمع بيانات أولية من خلال مقابلات فردية مع سكان قرى ريفية في محافظة الدقهلية خلال شهر يوليو 2025. تُعتبر هذه المقابلات مصدراً أولياً لأنها توفر معلومات مباشرة من الأشخاص المعنيين بالموضوع، تعكس تجاربهم اليومية وتأثيرات التغير المناخي على مصادر رزقهم، صحتهم، واستقرار أسرهم. بالمقابل، تُستند بعض المعلومات الأخرى إلى المصادر الثانوية مثل الدراسات والتقارير السابقة عن التغير المناخي في مصر، والتي تُحلل وتُفسر بيانات تم جمعها مسبقاً من جهات مختلفة. يتيح الجمع بين هذه المصادر الأولية والثانوية فهماً أعمق للواقع، حيث توفر المصادر الأولية تجربة المجتمع المحلي مباشرة، بينما تقدم المصادر الثانوية سياقاً أوسع وإطاراً تحليلياً لمقارنة النتائج.

تُعد محافظة الدقهلية التي تقع في قلب الدلتا نموذجاً مهماً لدراسة آثار التغير المناخي حيث تعتمد الغالبية العظمى من سكانها على الزراعة كمصدر دخل رئيسي أدى اضطراب المناخ في المنطقة إلى تغيير مواسم الزراعة وظهور موجات من الحر الشديد أو البرودة المفاجئة، ما تسبب في انخفاض إنتاجية المحاصيل وزيادة معدلات التلف. هذا الوضع دفع المزارعين إلى الاعتماد بشكل متزايد على الأسمدة الكيماوية والبذور المحسنة، وهي منتجات مرتفعة التكلفة تزيد من تكاليف الزراعة بشكل ملحوظ. كما أدى نقص مياه الري إلى اللجوء لوسائل بديلة مثل حفر الآبار أو نقل المياه بتكلفة مرتفعة خاصة في ظل تراجع منسوب المياه السطحية وارتفاع معدلات التبخر بسبب ارتفاع درجات الحرارة.

وشهدت مناطق شمال ووسط الدقهلية تدهوراً في جودة التربة ونقصاً في مياه الري وطبقاً لدراسة صادرة عن معهد بحوث الأراضي والمياه¹² فإن ملوحة التربة زادت بنسبة 19% في الأراضي الزراعية بمناطق شمال ووسط الدقهلية، مما أدى إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل بنسبة تتراوح بين 15%-30% والارتفاع الحاد في درجات الحرارة كما أظهرت تقارير جهاز شؤون البيئة أن درجة الحرارة السنوية في دلتا النيل ارتفعت بمعدل 1.5 درجة مئوية خلال آخر 30 عاماً¹³، ما أدى إلى تغيير مواسم الزراعة وزيادة تبخر المياه، وأحياناً الفيضانات أو الأمطار غير المنتظمة.

هذه التغيرات تؤثر بشكل مباشر على القطاع الزراعي، الذي يُعد مصدر الدخل الرئيسي في هذه القرى، كما تسببت في أضرار مرتبطة بالصحة العامة، وتدهور مستوى المعيشة اليومي للأسر، خاصة تلك التي تعتمد على الزراعة الموسمية.

(11) معهد بحوث الأراضي والمياه. (2021). تغير ملوحة التربة في مناطق شمال ووسط الدقهلية. مركز البحوث الزراعية

(12) جهاز شؤون البيئة (2022). (EEAA). التقرير الوطني للتغيرات المناخية في مصر. وزارة البيئة المصرية.

(13) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2023). (CAPMAS). إحصاءات المرأة الريفية في سوق العمل غير الرسمي.

ثالثًا، يتركز الإنفاق الرسمي في قطاع المناخ على مشاريع بنية تحتية كبرى وعلى المدن الساحلية، بينما تُهْمَش القرى في الدلتا والصعيد وتفتقر إلى التمويل والدعم. كما تعاني الجماعات الأهلية الصغيرة، خاصة تلك التي تقودها النساء، من نقص فرص التمويل وغياب الدعم الفني اللازم لتصميم وتنفيذ برامج تكيف تراعي احتياجات المجتمعات المحلية بشكل فعال. تُشير هذه الفجوات الثلاث إلى أن السياسات المناخية الحالية لا تتعامل مع التغير المناخي كقضية اجتماعية ترتبط بالعدالة بل تحصرها في الأبعاد الفنية والزراعية هذا النهج يخلق فجوة واضحة بين السياسات الوطنية والتنفيذ الفعلي على المستوى المحلي مما يُضعف من فرص تطوير استجابات مستدامة تنبع من داخل المجتمعات المتأثرة.

أما العوائق فقد تمحورت حول الأعراف المجتمعية ضعف فرص التعليم والتدريب وغياب الاعتراف المؤسسي بأهمية إشراك النساء في جهود المواجهة، وفق دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في مصر (2022)¹⁴ أظهرت الدراسة أن 92% من النساء الريفيات لم يسبق لهن المشاركة في أي برنامج تدريبي حول البيئة أو التغير المناخي فإن الاقتراحات التي طرحها المشاركون تضمنت الدعوة إلى توعية مجتمعية دعم الفلاحين فنيًا وماديًا وتدريب النساء على تقنيات الزراعة المستدامة والمقاومة للظروف المناخية

تكشف هذه النتائج عن فجوة ملموسة بين احتياجات المجتمعات الريفية والسياسات العامة ما يعزز من أهمية إعادة تصميم الاستجابات المناخية على أساس تشاركي عادل جندريًا يضع النساء في قلب التخطيط والتنفيذ المحلي وليس فقط كمستفيدات بل كقائدات فاعلات، هناك ثلاث فجوات رئيسية:

أولاً، هناك فجوة في المشاركة المحلية، حيث تفتقر السياسات البيئية والمناخية في مصر إلى آليات مُلزمة تُشرك المجتمعات الريفية فعليًا في وضع خطط التكيف أو إدارة الموارد. غالبًا ما تعمل المجالس المحلية كمنفذ للتوجهات المركزية دون تفعيل قنوات دائمة للتشاور مع سكان القرى. هذا الانفصال بين صنع القرار والمجتمع يؤدي إلى سياسات لا تعكس الواقع المحلي، ويضعف استدامة الاستجابات البيئية على الأرض.

ثانيًا، لا يقتصر تهमيش النوع الاجتماعي على كون النساء الأكثر تضررًا من التغيرات المناخية، بل يمتد ليشمل استبعادهن من النقاش حول آليات التكيف، رغم أهمية مشاركتهن في صنع القرار على المستويين الوطني والمجتمعي. ينبع ذلك من تنوع أدوارهن وخبرتهن وقدرتهن على تقديم حلول عملية وفعالة. وعلى الرغم من الدور المحوري الذي تلعبه النساء الريفيات في الزراعة وإدارة الغذاء والمياه، ما زلن غائبات عن دوائر صنع القرار التنموي والبيئي. كما لا توجد سياسات تنفيذية واضحة تضمن إشراكهن في لجان إدارة الموارد أو تدعم مبادراتهن المجتمعية، وهذا يحدث رغم وجود التزامات وطنية مثل استراتيجية مصر لتغير المناخ 2050¹⁵، وأجندة المرأة والسلام والأمن¹⁶، مما يعكس فجوة واضحة بين النصوص والتطبيق الفعلي.

14) هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2022). (UN Women). المرأة والتغير المناخي في مصر: فجوات المشاركة والمعرفة. القاهرة

15) الهيئة العامة للاستعلامات. (2022). الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050.

16) المجلس القومي للمرأة. (2019، 21 مايو). إطلاق خطة العمل الوطنية الأولى لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن. القاهرة

05



مسارات لتعزيز دور النساء
في التكيف وبناء السلام

مسارات لتعزيز دور النساء في التكيف وبناء السلام

رغم تبني مصر عددًا من الأطر الوطنية الطموحة لمواجهة التغير المناخي وتعزيز المساواة بين الجنسين مثل الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 و الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030 ، إلا أن النتائج الميدانية في قرى الدقهلية تُظهر وجود فجوة كبيرة بين النصوص الرسمية والتنفيذ على أرض الواقع.

أولاً، وضعت استراتيجية مصر لتغير المناخ 2050 أهدافاً واضحة تتعلق بالمرونة المناخية وتحقيق التنمية منخفضة الانبعاثات، كما تضمنت إشارات إلى أهمية إشراك المجتمع المحلي في استجابات التكيف. لكن الممارسة الفعلية ما تزال تتركز في مشروعات مركزية كبرى (مثل مشروعات البنية التحتية والري القومي) دون خلق آليات مؤسسية تُلزم بتمثيل القرى أو دمج أصوات المزارعين والنساء في التخطيط المحلي. هذا الانفصال يجعل القرى مثل طوخ الأقلام والزريقي وطنبول القديمة أكثر عرضة لتبني حلول فردية أو مؤقتة بدلاً من استجابات مستدامة.

ثانياً، استراتيجية تمكين المرأة المصرية 2030¹⁷ تعترف بالدور الحيوي للنساء في تحقيق التنمية المستدامة، وتضع أهدافاً لزيادة مشاركتهن في مواقع القيادة وصنع القرار. لكن الميدان يُظهر عكس ذلك؛ إذ أن النساء الريفيات في الدقهلية لا يشاركن فعلياً في جان إدارة الموارد أو في اتحادات المزارعين، رغم أنهن يمثلن ما يقارب نصف قوة العمل الزراعية غير الرسمية. بعض المشاركات وصفن مشاركتهن في النقابات والجمعيات بأنها "شكلية فقط" وغير مؤثرة، وهو ما يكشف فجوة مؤسسية بين الالتزامات الوطنية والتطبيق العملي.

ثالثاً، تؤكد أجندة المرأة والسلام والأمن التي التزمت بها مصر منذ 2017 تؤكد على أهمية إشراك النساء في جهود الوقاية من النزاعات وبناء السلام. غير أن النزاعات الصغيرة المرتبطة بمواعيد الري أو تقاسم الموارد الزراعية، والتي سجلتها الدراسة الميدانية في الدقهلية، ما تزال تُدار بطرق تقليدية تغيب فيها مشاركة النساء سواء كوسيطات أو كصاحبات رؤية للحلول.

يُشير هذا التباين بين السياسات الوطنية والواقع المحلي إلى وجود فجوة في التنفيذ والتمثيل في القرى الريفية. فبدون آليات واضحة لإشراك النساء والمجتمع المحلي، تبقى الاستراتيجيات حبيسة الأوراق، ويضيع جزء كبير من إمكانات التكيف المجتمعي العادل والمستدام.



17 الهيئة الوطنية لاستراتيجية تمكين المرأة. (2023) الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030.

تكشف النتائج الميدانية أن النساء في قرى محافظة الدقهلية يقمن بأدوار حقيقية في التكيف مع التغيرات البيئية رغم غياب الدعم المؤسسي. من زراعة الأسطح إلى التشجير إلى إعادة تدوير المياه حيث تمثل هذه المبادرات أدوات محلية فعالة لكنها تظل فردية وغير مدمجة في خطط التكيف الوطنية أو المحلية ورغم أن الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 تتضمن محاور للحماية الاجتماعية والمجتمعية فإن التنفيذ الفعلي على مستوى القرى ما زال ضعيفاً خصوصاً فيما يتعلق بمشاركة النساء.

بناءً على ما سبق، تبرز الحاجة إلى إحداث تحول جذري في السياسات البيئية والمناخية، يأخذ في الاعتبار الديناميات الاجتماعية، ويعزز أدوار النساء في المجتمعات الريفية. ويمكن تلخيص هذا التحول في ثلاثة مسارات رئيسية:

أولاً، تبني سياسات محلية دامجة للنوع الاجتماعي، من خلال إنشاء لجان بيئية تشاركية على مستوى القرى، تضمن تمثيلاً حقيقياً للنساء في صنع القرار. كما ينبغي تمكين الجمعيات القروية، خاصة تلك التي تقودها نساء، من ابتكار وتنفيذ حلول محلية للتكيف، مستندة إلى الواقع والسياق الاجتماعي للقرية.

ثانياً، الاستثمار في المبادرات المجتمعية الصغيرة بقيادة نسائية. أظهرت نتائج الدراسة وجود مبادرات بسيطة وفعالة مثل تشجير الأحياء، الزراعة المنزلية، ومشروعات تدوير المياه. تحتاج هذه المبادرات إلى موارد مالية وتقنية مستدامة، وربطها بخطط التنمية المحلية، بما يعزز حضورها ويسهم في استدامتها.

ثالثاً، دمج المعرفة المحلية في عمليات التخطيط المناخي، من خلال إنشاء آليات رصد مجتمعية تعتمد على النساء كمراقبات أساسيات للتغيرات البيئية اليومية، نظراً لدورهن المركزي في إدارة المياه، الغذاء، والزراعة المنزلية. هذا النهج يُعيد الاعتبار للمعرفة غير الرسمية كمدخل أساسي في تصميم السياسات المناخية العادلة.

تتطلب هذه المسارات الثلاثة تحولاً في الفهم المؤسسي للتغير المناخي، بعيداً عن اختزاله في تقنيات أو تدخلات زراعية فقط، نحو اعتباره قضية مجتمعية وسياسية بامتياز، تستوجب تعزيز تمثيل الفئات المهمشة، وفي مقدمتهم النساء، في قيادة استجابات فعالة وعادلة لبناء السلام والتكيف مع التغير المناخي.

على الرغم من محدودية البرامج الموجهة لتعزيز دور النساء في التكيف المناخي داخل ريف محافظة الدقهلية، إلا أن التجارب الوطنية والإقليمية تُظهر أن إشراك النساء في قضايا المناخ ليس أمراً ثانوياً، بل يمثل ركيزة أساسية في تحقيق استجابات أكثر فاعلية وعدالة. نفذت الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مشروعاً يركز بالتعاون مع وزارة الزراعة في ثلاثة محافظات (كفر الشيخ، البحيرة، وأسوان)، ويستهدف الفئات الريفية الهشة، لا سيما النساء، من خلال نشر تقنيات الزراعة الذكية مناخياً وتعزيز التنوع البيولوجي في إنتاج الغذاء¹⁸، على صعيد آخر، أطلقت المؤسسة الأوروبية لإعادة الإعمار والتنمية بالتعاون مع صندوق المناخ الأخضر برنامجاً لدعم دمج النساء في قطاع الطاقة المتجددة في مصر، عبر إزالة الحواجز الاقتصادية والمهنية، وفتح المجال أمام النساء للمشاركة في المشاريع الخضراء والعمل في أنشطة الريادة في الطاقة المستدامة¹⁹.

كشفت البيانات الميدانية عن نماذج نسائية محلية أبدعت في مبادرات بسيطة لكنها فعالة لمواجهة الآثار البيئية. فقد أشارت إحدى المشاركات إلى قيام فتاة مع مجموعة من صديقاتها بتشجير الحي وتنظيم حملات للنظافة العامة، مما يعكس وعياً بيئياً ناشطاً يتجاوز الأطر التقليدية. وفي مثال آخر، ذكرت مشاركة قيام أرملة بزراعة سطح منزلها بمحاصيل خضروات بسيطة باستخدام تقنيات ري موفرة للمياه، ثم حفّزت جاراتها على تبني نفس النهج، مما يشير إلى إمكانات كبيرة للتوسع في الزراعة المنزلية المقاومة لتغير المناخ بقيادة نسائية.

كما تم ذكر دور المرشحات الزراعيات وبعض المشروعات الزراعية الموجهة لربات البيوت لكنها غالباً لا تتجاوز الشكل التوعوي أو التدريبي دون تمكين حقيقي في صنع القرار المحلي أو في تصميم حلول مجتمعية جماعية في الوقت نفسه عبّرت بعض المشاركات عن وجود نساء في القرية ينخرطن في الجمعيات أو النقابات، لكن مساهمتهن توصف بـ "شكلية فقط" وغير مؤثرة فعلياً. وتتبع هذه الظاهرة من تفاوت يظهر حتى على المستوى الدولي: ففي مؤتمر الأطراف COP29، ارتفعت نسبة النساء ضمن المندوبين إلى 41%—لكن نسبة النساء القياديات بقيت متدنية—مما يشير إلى أن الحضور الرسمي لا يكفي لضمان تمثيل نسائي فعال في صنع القرار.

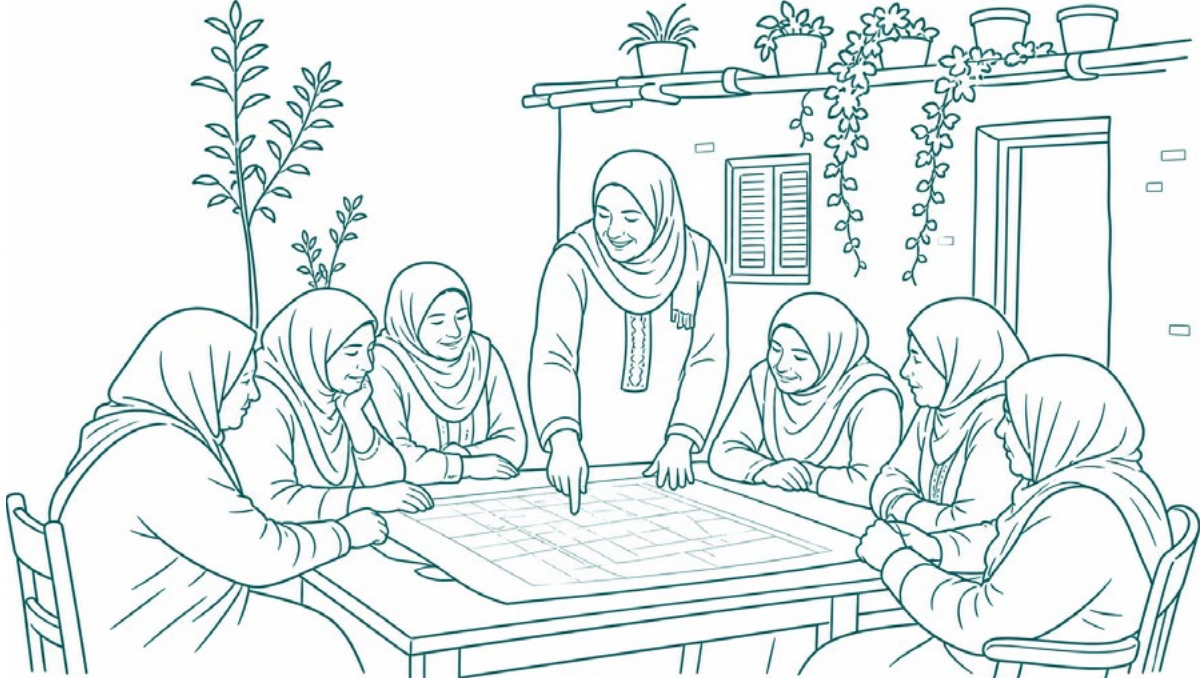
18 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2022). الفاو تدعم مصر في تعزيز الزراعة الذكية مناخياً والتنوع البيولوجي الزراعي في ثلاث محافظات
19 البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. (2019). إطلاق برنامج لدعم النساء في قطاع الطاقة الخضراء في مصر

06



توصيات تمكين النساء لتعزيز
التكيف المجتمعي وبناء السلم المجتمعي

توصيات تمكين النساء لتعزيز التكيف المجتمعي وبناء السلم المجتمعي



أولاً، هناك حاجة ماسة إلى دمج النساء في آليات صنع القرار البيئي والمناخي. على الرغم من مشاركتهن النشطة في الزراعة وإدارة المياه والرعاية اليومية للموارد، نادراً ما يتم إشراك النساء في لجان التخطيط أو في الهياكل المحلية المعنية بإدارة الأزمات البيئية. لذا توصي الورقة بتشكيل لجان محلية لإدارة الموارد تضم عضوات من القرى، مع تعديل اللوائح الحاكمة للمجالس المحلية لضمان تمثيل حقيقي وعادل للنساء في عمليات التخطيط البيئي والمناخي.

ثانياً، توصي الدراسة بتوفير دعم تقني ومالي مستمر للمبادرات المجتمعية التي تقودها النساء حيث أظهرت المقابلات الميدانية وجود نماذج نسائية تقود مبادرات فعالة مثل زراعة الأسطح، التشجير، وتدوير المياه، لكنها تفتقر إلى الموارد اللازمة للتوسع والاستدامة من الضروري تخصيص منح صغيرة ومنتظمة للجمعيات القروية النسائية وتقديم دعم تدريبي لتطوير القدرات الفنية والتنظيمية في هذه المبادرات.

بناءً على تحليل الواقع المحلي ونتائج الدراسة الميدانية، تؤكد هذه الورقة أن تمكين النساء في المجتمعات الريفية ليس خياراً تنموياً فحسب بل ضرورة لمواجهة التحديات المناخية وتعزيز السلام المجتمعي من هذا المنطلق تقترح الورقة عدداً من التوصيات التي تستهدف تعزيز أدوار النساء في التكيف مع التغير المناخي وفي بناء استجابات محلية عادلة وشاملة.

خامسًا، لا يمكن تحقيق تحول مجتمعي دون رفع الوعي بحقوق النساء وأدوارهن البيئية. لهذا السبب، يجب إطلاق حملات إعلامية في القرى تسلط الضوء على قصص النجاح النسائية في مجال البيئة وتكافح الصور النمطية التي تحصر النساء في أدوار تقليدية كما توصي الورقة البحثية بإدماج قضايا المناخ والنوع الاجتماعي في برامج محو الأمية والتعليم الريفي باعتبارها مدخلًا لتشكيل وعي بيئي عادل.

أخيرًا، توصي الدراسة بتبني منهجيات رصد تشاركية للتغير المناخي على المستوى المحلي من خلال تدريب مجموعات من النساء والشباب على رصد التغيرات في المياه، التربة والإنتاج الزراعي هذه البيانات المجتمعية يجب أن تُستخدم كمدخل لصياغة خطط مرنة وسريعة الاستجابة تضع الواقع المحلي في صميمها وتعزز من قدرة القرى على الصمود والتكيف.

ثالثًا، تؤكد الدراسة على أهمية تطوير برامج تدريبية شاملة للقيادات النسائية في مجالات التكيف وبناء السلام، التدريب يجب أن يتجاوز المهارات التقنية ليشمل بناء القدرات على الحوار المجتمعي الوساطة وإدارة النزاعات البيئية بما يعزز أدوار النساء كفاعلات في صنع السلام المحلي لا كمستفيدات فقط من التدخلات.

رابعًا، تشدد هذه الدراسة على ضرورة تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية والمجتمع المحلي في ظل ضعف التنسيق القائم من المهم إنشاء آليات تشاور دائمة بين الإدارات المختصة (مثل الزراعة، البيئة، التغير المناخي) وممثلي المجتمع، وخاصة النساء لضمان أن تكون خطط التكيف نابعة من احتياجات ومعارف السكان.

خاتمة

إن بناء استجابة مجتمعية عادلة وفعالة للتغير المناخي يتطلب الاستثمار في قدرات النساء الريفيات، وضمان مشاركتهن الكاملة في صياغة وتنفيذ خطط التكيف من دون هذا النهج الشمولي ستظل خطط المواجهة منقوصة وسيبقى تأثيرها محدودًا أمام حجم التحديات البيئية والاجتماعية المتزايدة. لذلك تدعو هذه الدراسة إلى تبني سياسات أكثر شمولاً وعدالة جندرية تضع النساء في موقع القيادة لا كمستفيدات فقط، وتوفر لهن التدريب، والدعم الفني، إضافة إلى التمويل الموجه لمبادراتهن. إن إشراك النساء بوصفهن فاعلات أساسيات في التكيف المناخي وبناء السلام المجتمعي ليس خيارًا تكميليًا، بل شرطًا أساسيًا لتحقيق استجابات محلية أكثر فعالية، وضمان صمود المجتمعات الريفية أمام التحديات البيئية المتصاعدة.

وبذلك، تدعو هذه الدراسة إلى إعادة النظر في أدوار النساء الريفيات، ليس باعتبارهن الفئة الأضعف أمام آثار التغير المناخي، بل كفاعل رئيسي في صياغة الحلول وصناعة مستقبل أكثر صمودًا وعدالة للمجتمعات الريفية.

تشير نتائج الدراسة أن التغير المناخي في قرى محافظة الدقهالية ليس مجرد تحدٍّ بيئي، بل أزمة شاملة تمس البنية الاقتصادية والاجتماعية وتؤثر مباشرة على استقرار المجتمعات الريفية. النساء الريفيات في قلب هذه الأزمة، إذ يتحملن أعباء التكيف اليومية، ويفقدن مبادرات محلية للتعامل مع آثارها، رغم غيابهن عن دوائر صنع القرار البيئي والمناخي.

تكشف البيانات الميدانية عن فرص كبيرة لتعزيز أدوار النساء كقائدات في التكيف وبناء السلام لكن استغلال هذه الفرص يتطلب تغييرًا في النهج القائم بحيث تُدمج الاعتبارات الجندرية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ. كما أن تفعيل الأطر الوطنية القائمة مثل الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050 واستراتيجية تمكين المرأة المصرية 2030،²⁰ يمكن أن يوفر مظلة سياسية وقانونية داعمة إذا جرى تطبيقها على المستوى المحلي بشكل فعال.

(20) الهيئة الوطنية لاستراتيجية تمكين المرأة. (2023). الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030.

قائمة المراجع

1. وزارة الموارد المائية والري (2023). تقرير الوضع المائي في مصر. القاهرة: مصر.
2. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2022). المرأة والرجل في مصر: رؤية إحصائية. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
3. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2021). المرأة والزراعة في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: تقرير إقليمي. روما: الفاو.
4. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2022). المرأة والرجل في مصر: رؤية إحصائية. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
5. رئاسة مجلس الوزراء ووزارة البيئة. (2022). الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050. القاهرة: الحكومة المصرية.
6. المجلس القومي للمرأة. (2021). استراتيجية تمكين المرأة المصرية 2030. القاهرة: المجلس القومي للمرأة.
7. الأمم المتحدة. (2015). أهداف التنمية المستدامة – الهدف 13: العمل المناخي.
8. المجلس الوطني للتخطيط – مصر (قاعدة البيانات الإحصائية). (2024). مساحة محافظة الدقهلية
9. المجلس الوطني للتخطيط – قطر. (بدون تاريخ). Qatar Atlas – مساحة الدولة
10. موقع PopulationPyramid.net. قطر — بيانات السكان لعام 2024.
11. معهد بحوث الأراضي والمياه. (2021). تغير ملوحة التربة في مناطق شمال ووسط الدقهلية. مركز البحوث الزراعية
12. جهاز شؤون البيئة (EEAA). (2022). التقرير الوطني للتغيرات المناخية في مصر. وزارة البيئة المصرية.
13. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS). (2023). إحصاءات المرأة الريفية في سوق العمل غير الرسمي.
14. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women). (2022). المرأة والتغير المناخي في مصر: فجوات المشاركة والمعرفة. القاهرة
15. الهيئة العامة للاستعلامات. (2022). الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050.
16. المجلس القومي للمرأة. (2019، 21 مايو). إطلاق خطة العمل الوطنية الأولى لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن. القاهرة
17. الهيئة الوطنية لاستراتيجية تمكين المرأة. (2023). الاستراتيجية الوطنية لتأمين المرأة المصرية 2030.
18. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). (2022). الفاو تدعم مصر في تعزيز الزراعة الذكية مناخياً والتنوع البيولوجي الزراعي في ثلاث محافظات
19. البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. (2019). إطلاق برنامج لدعم النساء في قطاع الطاقة الخضراء في مصر
20. الهيئة الوطنية لاستراتيجية تمكين المرأة. (2023). الاستراتيجية الوطنية لتأمين المرأة المصرية 2030.

